الجمعية العامة للأندية تعتمد لائحة جديدة لتنظيم الانتقالات وتحدد سقفا لأجور اللاعبين

الاتحاد يلزم الأندية المشاركة في دوري الدرجة الأولى بنشر عقود لاعبيها على موقعه الإلكتروني قبل 15 مايو

بقلم: عبد الرحمن فهد الزيدان

الجمعية العامة للاتحاد الوطني لكرة القدم في قاعة المؤتمرات بمقر الاتحاد في مدينة الشراع

الشراع – 3 مايو 2026: صادقت الجمعية العامة للاتحاد الوطني لكرة القدم، في اجتماعها الذي عقد اليوم في مقر الاتحاد في مدينة الشراع، على لائحة جديدة لتنظيم انتقال اللاعبين وعقود الاحتراف. وصوت لصالح اللائحة 118 عضوا من أصل 142 عضوا حاضرا، فيما امتنع 19 عضوا وصوت 5 أعضاء ضد. وتأتي اللائحة بعد مشاورات استمرت نحو 14 شهرا مع الأندية واللاعبين ووكلاء اللاعبين، وتحل محل لائحة عام 2014 التي أكد الجميع أنها لم تعد تواكب حجم السوق الحالي.

وتنص اللائحة على أن الحد الأقصى لمدة العقد بين لاعب ونادي محترف لا يجوز أن يتجاوز خمس سنوات، وأن أي عقد يتجاوز ثلاث سنوات يجب أن يتضمن بندا يسمح للاعب بإنهائه بعد انقضاء الموسم الثالث مقابل تعويض محدد مسبقا. كما ألغت اللائحة بند الشرط الجزائي الذي كان يفرض على اللاعب الذي يرغب في الرحيل دفع مبلغ كبير، واستبدلته بآلية تعويض تحسب على أساس الراتب المتبقي وقيمة اللاعب في السوق، وتوزع المبلغ بين النادي السابق والنادي الجديد.

وفيما يخص الأجور، حددت اللائحة سقفا لرواتب لاعبي الأندية المشاركة في دوري الدرجة الأولى بـ 70 مليون درهم في الموسم الواحد، على أن يرتفع السقف إلى 120 مليونا في الموسم الثاني و180 مليونا في الموسم الثالث. ولا يشمل السقف المكافآت المرتبطة بالأداء أو بالتأهل للبطولات القارية، ويستثنى من الحساب أيضا اللاعبون الذين تقل أعمارهم عن 21 عاما. وقال رئيس لجنة الاحتراف في الاتحاد، عادل منصور الشهابي، إن السقف وضع بعد دراسة ميزانيات 34 ناديا على مدى موسمين، مشيرا إلى أن 9 أندية فقط كانت تتجاوز الرقم المقترح.

وألزمت اللائحة الأندية بنشر عقود لاعبيها على موقعها الإلكتروني قبل 15 مايو من كل عام، مع حجب المعلومات المالية الحساسة. وأكد رئيس الاتحاد، سلطان بن راشد العمري، أن الهدف هو القضاء على الاتفاقات السرية التي كانت تسبب نزاعات طويلة أمام لجنة فض المنازعات. وأضاف أن الاتحاد سيطبق عقوبات تبدأ بالغرامة المالية وتصل إلى خصم النقاط في حال تكرار المخالفة.

وتدخل اللائحة حيز التنفيذ اعتبارا من 1 يوليو 2026، على أن يمنح الأندية مهلة حتى 30 سبتمبر لتعديل عقود اللاعبين الحاليين بما يتوافق مع أحكامها. وأعلن الاتحاد أن لجنة الاحتراف ستعقد ورشة عمل مفتوحة في 12 يونيو لشرح آليات التطبيق، وأن مكتب المظالم سيتلقى الشكاوى المتعلقة بتطبيق اللائحة خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر.

(تتمة الخبر من الصفحة الأولى)

الصفحة الأولى من العدد ٣ مايو ٢٠٢٦ م ١٢ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ